

سَلَامٌ عَلَى الْعُلَمَاءِ

وَالْإِمَامِ الْبَهَارِيِّ

- رحمه الله تعالى -

اعتنى به / حمد سليمان السيد - عفا الله تعالى عنه -

بمساعدة بعض المختصين - جزاهم الله تعالى خيرا -

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانه ما أعظم شأنه ، لا يُحد ولا يُتصور ولا يُنتج ، ولا يتغير تعالى عن الجنس والجهات جعل الكليات والجزئيات ، الإيمان به نعم التصديق والاعتصام به حبذا التوفيق، والصلاة والسلام على من بُعث بالدليل ، الذي فيه شفاء لكل عليل ، وعلى آله وأصحابه ، الذين هم مقدمات الدين وحجج الهداية واليقين .
أما بعد : فهذه رسالة في صناعة الميزان سميئها "بسلم العلوم" ، اللهم اجعله بين المتون كالشمس بين النجوم .

مقدمة

العلم : التصور ، وهو : (الحاضر عند المُدرك) ، والحق أنه من أجلى البديهيّات كالنور والسرور ، نعم تنقيح حقيقته عسير جداً ؛ فإن كان اعتقاد لنسبة خبرية فتصديق وحكم وإلا فتصورٌ ساذج .
وهما نوعان متباينان من الإدراك ضرورة ، نعم لا حجر في التصور فيتعلق بكل شيء ، وههنا شك مشهور ، وهو : أن العلم والمعلوم متحدان بالذات ، فإذا تصورنا التصديق فهما واحدٌ ، قد قلتم إنهما متخالفان حقيقة .
وحله - على ما تفرّدت به - : أن العلم في مسألة الاتحاد بمعنى الصورة العلمية ؛ فإنها من حيث الحصول في الذهب معلوم ، ومن حيث القيام به علم .
ثم بعد التفتيش يعلم أن تلك الصورة إنما صارت علماً ؛ لأن الحالة الإدراكية قد خالطت بوجودها الانطباعي خلطاً رابطياً اتحادياً كالحالة الذوقية بالمذوقات ، فصارت صورة ذوقية السمعية بالمسموعات ، وهكذا فتلك الحالة ينقسم إلى التصور والتصديق حقيقة ، فتفاوتتهما كتفاوت النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينتين بحسب حقيقتهما ، فتفكر.

وليس الكل من كل منهما : بديها وإلا فأنت مُستغن عن النظر ، ولا نظريا وإلا لدار فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين ، بل بمراتب غير متناهية ؛ فإن الدور مستلزم للتسلسل فهو باطل ، لأن عدد التضعيف أزيد من عدد الأصل .

وكلّ عددين أحدهما أزيد من الآخر ، فزيادة الزائد بعد انصرام جميع آحاد المزيد عليه ؛ فإن المبدأ لا يتصور عليه الزيادة ، والأوساط منتظمة متوالية ، فحينئذ لو كان المزيد عليه غير متناهٍ = لزم الزيادة في جانب عدم التناهي - وهو باطل - ، وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود ، فتدبر .

ولا يُعلم التصور من التصديق ولا بالعكس ؛ لأن بالمعرف مقول والتصور متساوي النسبة ، فبعض كالواحد بديهي وبعضه نظري ، والبسيط لا يكون كاسبا ، فلا بد من ترتيب أمور للاكتساب ، وهو النظر والفكر .

وهنا شك - خوطب به سُقراط - وهو : أن المطلوب إما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل ، وإما مجهول فكيف الطلب ؟

وأجيب : بأنه معلوم من وجه ومجهول من وجه .

فعاد قائلاً : الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول ؟

وحله : المجهول ليس مجهول مطلقا حتى يمتنع الطلب ؛ فإن الوجه المعلوم وجهه ، ألا ترى أن المطلوب الحقيقة المعلومة ببعض اعتباراتها .

هذا ، وليس كل ترتيب مفيدا ولا طبيعيا ، من هنا ترى الآراء متناقضة ، فلا بُدَّ من قانون عاصم عن الخطأ فيه - وهو المنطق - ، وموضوعه : المعقولات من حيث الإيصال إلى التصور والتصديق ، وما يُطلب به يسمى مطلباً وأمّهات المطالب أربع : "ما" و"أي" و"هل" و"لم" .

ف"ما" لطلب التصور بحسب شرح الاسم فتُسمّى شارحة ، أو بحسب الحقيقة فحقيقة .

و"أي" لطلب المميّز بالذاتيات أو بالعوارض .

و"هل" لطلب التصديق بوجود شيء في نفسه فتسمى بسيطة أو على صفة فمركبة .

و"لِمَ" لطلب الدليل المجرد التصديق ، أو لأمر بحسب نفسه .
وأما مطلب: من وكم وكيف وأين ومتى فهي إما ذنابات للـ"أي" أو مندرجة في الـ"هل" المركبة .

التصورات قدّمناها وضعها لتقدّمها طبعاً ؛ فإنّ المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم ، قيل فيه حكم فهو كذب ؟

وحله : أنه معلوم بالذات ومجهول مطلق بالعرض ، فالحكم وسلبه باعتبارين وسيأتي الإفادة ، إنما تتم بالدلالة منها عقلية بعلاقة ذاتية ، ومنها وضعية لجعل جاعل ، ومنها طبيعية بأحداث طبيعته ، وكل منها لفظية وغير لفظية ، وإذا كان الإنسان مدني الطبع وكثير الافتقار إلى التعليم والتعلم ، وكانت اللفظية الوضعية أعمها وأشملها ، فلها الاعتبار .

ومن ههنا تبين الألفاظ موضوعة للمعاني من حيث هي هي - دون الصور الذهنية والأعيان الخارجية - كما قيل .

فدلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له من تلك الحثيثة مطابقة ، وعلى جزئه تضمّن ، وهو لازم لها في المركبات ، وعلى الخارج التزام ، فلا بدّ من علاقة مصحّحة عقلية أو عرفية ، قيل : الالتزام مهجور في العلوم لأنه عقلي ؟

ونُقِضَ : بالتضمّن وما يلزمهما المطابقة ولا عكس ، وكونه ليس غيره ليس مما يسبق الذهن إليه دائماً ، وأما التضمن والالتزامية فلا لزوم بينهما .

والأفراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ ؛ لأنه إن دل جزؤه على جزء معناه فمركب - ويسمى قولاً ومؤلف - ، وإلا فمفرد فهو إن كان مرآة لتعرف الغير فأداة والحق أن الكلمات الوجودية منها .

فإن كان مثلاً معناه كون الشيء شيئاً = لم يذكر بعد تسميتها كلمات لتصرفها ودلالاتها على الزمان ، وإلا فإن دلّ بهيئته على زمان فكلمة .

وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين ؛ فإن نحو "أمشي" و "تمشي" فعل عندهم وليس بكلمة ؛ لاحتماله الصدق والكذب ، بخلاف يمشي وإلا فهو اسم ومن خواصه الحكم عليه .

وقولهم "من" حرف جر و "ضرب" فعل ماض لا يرد ؛ فإنه حكم على نفس الصوت - لا على معناه - ، والمختص به هو هذا والأول يجري في المهملات أيضا .

وأیضا - إن اتحد معناه - فمع تشخصه وضعا جزئي ، ويدخل فيه المضمرات أو أسماء الإشارات ؛ فإنّ الوضع فيهما - وإن كان عاماً - لكن الموضوع له خاص على ما هو التحقيق ، وبدونه متواط - إن تساوت أفراده في الصدق - وإلا فمشكك ، وحصرُ التفاوت في الأوليّة والأولوية والشدة والزيادة .

ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض ، بل في اتصاف الأفراد بها ، فلا تشكيك في الجسم ولا في السّواد ، بل في أسود ، ومعنى كون أحد الفردَيْن أشد من الآخر ، أنه بحيث ينتزع عنه العقل بمعونة الوهم أمثال الأضعف ، ويحلّله إليها حتى أن الأوهام العامة = تذهب إلى أنه مُتألف منها ، فافهم .

وإن كثر معناه فإنّ وضع لكل ابتداء فمشترك ، والحقّ أنه واقع حتى بين الضدين ؟ ، لكن لا عموم فيه حقيقة .

والمرتجل قيل : من المشترك وقيل : من المنقول ، وإلا فإنّ اشتُّهر في الثاني فمنقول شرعي أو عرفي ، خاص أو عام ، قال سيبويه : الأعلام كلها منقولات - خلافا للجمهور - ، وإلا فحقيقة ومجاز ، ولا بُدَّ من علاقة إن كانت تشبيهاً ، فاستعارة وإلا مجاز مرسل ، وحصره في أربعة وعشرين نوعاً .

ولا يشترط سماع الجزئيات ، نعم يجب سماع أنواعها .

وعلامة الحقيقة : التبادر والعراء عن القرينة .

وعلامة المجاز : الإطلاق على المستحيل واستعمال اللفظ في بعض المسمى ،

كالدابة على الحمار .

النقل والمجاز أولى من الاشتراك ، والمجاز أولى من النقل ، والمجاز بالذات إنما هو في الاسم .

وأما الفعل وسائر المشتقات والأداة =فإنما يوجد فيها بالتَّبعية ، وتكثر اللفظ مع اتحاد المعنى : مرادفة ، وذلك واقع ؛ لتكثر الوسائل والتوسع في محال البدائع ، ولا يجب فيه قيام كل مقام الآخر - وإن كان من لغة - ؛ فإن صحة الضم من العوارض ، يقال : صلى عليه ، ولا يقال : دعا عليه .

هل بين المفرد والمركب ترادف ؟ اختلف فيه .

والمركب - إن صح السكوت عليه - فتام خبر .

وقضية - إن قصد به الحكاية عن الواقع - ، ومن ثم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة .

فقول القائل: كلامي هذا كاذب ليس بخبر ؛ لأن الحكاية عن نفسه غير معقول ، والحق أنه بجميع أجزائه =مأخوذ في جانب الموضوع ، فالنسبة ملحوظة مجملًا فهي المحكي عنها ، ومن حيث تعلق الإيقاع بها =ملحوظة تفصيلًا فهي الحكاية ، فأنحل الإشكال بجميع تقاريره .

ونظير ذلك قولنا: "كل حمد لله" ؛ فإنه حمد من جملة كل حمد ، فالحكاية هي محكي عنها فتأمل ، فإنه جذر أصم ، وإلا فإنشاء ، منه : أمر ونهي وتمن وترج واستفهام وغير ذلك ، وإن لو يصح فناقص ، منه : تقييدي وامتزاجي وغيره .

فصل

المفهوم - إن جَوَزَ العقل تكثره من حيث تصوره - فكلي ، ممتنع كالكليات الفرضية أو لا - كالواجب والممكن - ، وإلا فجزئي .

فمحسوس الطفل في مبدأ الولادة ، وشيخ ضعيف البصر ، والصورة الخيالية من البيضة المعينة ، كلها جزئيات ؛ لأن شيئاً منها لا يجوز العقل - تكثرها على سبيل الاجتماع - ، وهو المراد ههنا .

وههنا شك مشهور ، وهو : أن الصورة الخارجية لزيد ، والصورة الحاصلة منه في أذهان طائفة ، تصوره كلها متصادقة ؛ فإن التحقيق أن حصول الأشياء بأنفسها في الذهن لا بأشباحها وأمثالها ، فتلك الصورة تكثر ، ومن ههنا يستبين كون الجزئي الحقيقي محمولا - وهو الحق - .

ولا يجاب : بأن المراد صدقها على كثيرين ، وهو ظل لها ومنتزع عنها ، واللازم أن ههنا لها ظل متعدد ، إلا أنها ظل متعدد ، والمطلوب هو الثاني ؛ لأن التصادق يصح الانتزاع والظلية أيضا ؛ فإن الاتحاد من الطرفين ، بل أن الجواب أن المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج ، فالصورة الحاصلة من زيد باعتبار الأذهان يستحيل أن تتكرر في الخارج بل كلها هوية زيد .

وأما الكليات الفرضية والمعقولات الثانية فلعدم اشتمالها على الهدية ، ولا ينقبض العقل بمجرد تصورها عن تجويز تكررها في الخارج ، حتى قيل : إن الكليات الفرضية بالنسبة إلى الحقائق الموجودات كليات هذا .

الكلية والجزئية صفة المعلوم وقيل : صفة العلم ، والجزئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ، وقد يقال : لكل مندرج تحت كلي آخر ويختص بالاضافة كالأول بالحقيقي .

الكليان - إن تصادقا كلياً - فمتساويان ، وإلا فتفارقا .

فإن كان كلياً فمتباينان ، وإن كان جزئياً : فإما من الجانبين فأعم وأخص من وجه ، أو من جانب واحد فقط فأعم وأخص مطلقاً .

واعلم أن نقيض كل شيء رفعه ، فنقيضا المتساويين متساويان ، وإلا فتفارقا في الصدق ، فيلزم صدق أحد المتساويين بدون الآخر ، هذا خلف .

وههنا شك قوي ، وهو : أن نقيض التصادق رفعه لا صدق التفارق ، وربما يكون نقيض المتساويين - مما لا فرد له في نفس الامر - ، كنقائض المفهومات الشاملة ، فيصدق الأول دون الثاني .

وما قيل إن صدق السلب على الشيء لا يقتضي وجوده - ، وحينئذ رفع
التصادق يستلزم التفارق - ، فبعد تسليمه إنما يتم إذا كان تلك المفهومات وجودية
- كالشيء والممكن - .

وأما إذا كانت سلبية كلا شريك الباري ولا اجتماع النقيضين فلا مساغ لذلك
فيه ، فلا جواب الا بتخصيص الدعوى بغير نقائص تلك المفهومات .
هذا ، ونقيض الأعم والأخص مطلقا بالعكس ، فإن انتفاء العام ملزوم لانتفاء
الخاص - ولا عكس - ؛ تحقيقا لمعنى العموم .

وشكك : بأن لا اجتماع النقيضين أعم من الإنسان - مع أن بين نقيضيهما
تبايناً - ، وأيضاً الممكن العام أعم من الممكن الخاص ، فكل لا ممكن عام لا ممكن
خاص ، وكل لا ممكن خاص : إما واجب أو ممتنع ، وكلاهما ممكن عام ، فكل لا
ممكن عام ممكن عام ؟

والجواب : ما مر من التخصيص ، وبين النقيضين الأعم والأخص من وجه
تباين جزئي - كالتباينين - ، وهو التفارق بالجملة ؛ لأن بين العينين تفارقا ،
فحيث يصدق عين احدهما يصدق نقيضه الآخر .

وهو قد يتحقق في ضمن التباين الكلي - كالاحجر ، واللاحيان ، والإنسان ،
واللناطق - ، وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه - كالأبيض ، والإنسان ،
والحجر ، والحيوان - ، وههنا سؤال وجواب على طبق ما مر .

ثم الكلي : إما عين حقيقة الافراد ، أو داخل فيها تمام المشترك - بينها وبين
نوع آخر - أو لا ، يقال لها : ذاتيات .

وربما يطلق الذاتي بمعنى : الداخل أو خارج يختص بحقيقة أو لا ، ويقال لها
: عرضيات .

والجمهور على أن العرض غير العرضي ، وغير المحل حقيقة ، قال بعض
الأفاضل : طبيعة العرض لا بشرط شيء عرضي ، وبشرط شيء المحل ، وبشرط
لا شيء العَرَض المقابل للجوهر ؛ ولذا صحَّ أن النسوة أربعٌ ، والماء ذراع .

ومن ثم قال : إن المشتق لا يدل على النسبة ولا على الموصوف - لا عامًّا ولا خاصًّا - ، بل معناه هو القدر النَّاعَت وَحْدَهُ - هذا هو الحق - ، ويؤيده ما قال ابن سينا: وجود الأعراض في أنفسها هو وجودها لمحالها ، فلكليات خمس :

الأول : الجنس

وهو : (كلي مقولٌ على كثيرين ، مختلفين بالحقائق في جواب "ما هو") ؛ فإن كان جواباً عن الماهية وجميع المشاركات ف قريب ، وإلا فبعيد .

وهنا مباحث

الأول : أن "ما هو" سؤال :

١- عن تمام الماهية المختصة - إن اقتصر فيه على أمر واحد - فيجاب بالانوع ، أو الحد التام ،

٢- وعن تمام الماهية المشتركة - إن جمع بين أمور - فيجاب بالانوع إن كانت متفقة الحقيقة ، وبالجنس إن كانت مختلفتها .

ومن ههنا يقترح عدم امكان جنسين في مرتبة واحدة لماهية واحدة .

الثاني : وجود الجنس = هو وجود النوع ذهنا وخارجاً ، فهو محمول عليه فيهما .

ومنشأ ذلك أن الجنس ليس له تحصل قبل النوع ، وإن كانت قبلية لا بالزمان ؛ فإنَّ اللون مثلاً - إذا خطرناه بالبال - فلا يقطع بتحصل شيء متقرر بالفعل ، بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل .

وأما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة .

الثالث : ما الفرق بين الجنس والمادة ؛ فإنه يقال للجسم مثلاً إنه جنس

للإنسان فهو محمول ، وإنه مادة له فهو مستحيل الحمل عليه ؟

فنقول : إن الجسم :

- المأخوذ بشرط عدم الزيادة فهو مادة .

- والمأخوذ بشرط الزيادة نوع .

- والمأخوذ لا بشرط شيء ، بل كيف كان - ولو مع ألف معانٍ - مَقومٌ داخل في جملة تحصل معناه فهو جنس ، فهو مجهول بعد لا يدري أنه على أي صفة ، ومحمول على كل مجتمع من مادة وصورة - واحدة كانت أو ألفا - ، وهذا عام فيما ذاته مركب وما ذاته بسيط ، لكن في المركب تحصيل معنى الجنس عسير دقيق ، وفي البسيط تنقيح المادة متعسر ومشكل ؛ فإنَّ إبهامَ المتعين وتعيين المبهم = أمر عظيم .

وهذا هو الفرق بين الفصل والصورة ، ومن ههنا تسمعونهم يقولون : إن الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة .

والرابع : قالوا إن الكلي جنس للخمسة فهو أعم وأخص من الجنس معاً ؟ وحله : أن كلية الجنس باعتبار الذات ، وجنسية الكلي باعتبار العرض ، واعتبار الذات غير اعتبار العرض ، وبتفاوت الاعتبار يتفاوت الأحكام .

ومن ههنا تبين جواب ما قيل : إن الكلي فرد من نفسه فهو غيره ، وسلب الشيء عن نفسه محال ، نعم يلزم أن يكون حقيقة الشيء = عيناً له وخارجاً عنه ، لكن لما كان باعتبارين فلا محذور فيه ، ومن ثمَّ قيل : لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة .

والخامس : أن الكلي إن كان موجوداً فهو مشخص ، فكيف مقولية على كثيرين ، وإلا فكيف يكون مقوماً للجزئيات الموجودة ؟ وحله : أن كلَّ موجودٍ مَعْرُوضِ التَشَخُّصِ مُسَلِّمٌ - وذلك دليل التقسيم والاشتراك - ، ودُخُولِ التَشَخُّصِ في كل موجود ممنوع .

الثاني : النوع

وهو : (المقول على المتفقة الحقيقية ، في جواب " ما هو ") .

كل حقيقة بالنسبة إلى حصصها نوع ، وقد يقال على الماهية - المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو - = قولاً أولياً ، والأول الحقيقي والثاني الإضافي .

وبينهما عموم من وجه - وقيل مطلقاً - .

وهو كالجنس إما مفرد أو مرتب

أخص الكل : السافل .

وأعم الكل : العالي .

والأخص الأعم : المتوسط ؛ ولأن الجنسية باعتبار العموم ، والنوعية باعتبار

الخصوص = يسمى النوع السافل : نوع الأنواع ، والجنس العالي : جنس الأجناس .

الثالث : الفصل

وهو : (المقول في جواب أي شيء هو في جوهره) ، وما لا جنس له

كالوجود لا فصل له .

فإن ميّزه عن مشاركات الجنس القريب فقريب ، أو البعيد فبعيد .

وله نسبة إلى النوع بالتقويم فيسمى مقوماً ، وكل مقوم للعالي مقوم للسافل -

ولا عكس - .

وإلى الجنس بالتقسيم فيسمى مقسماً ، وكل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا

عكس .

قال الحكماء : الجنس أمر مبهم لا يتحصل إلا بالفصل ، فهو علة له فلا يكون

فصل الجنس جنساً للفصل ، ولا يكون لشيء واحد فصلان قريبان ، ولا يقوم إلا

نوعاً واحداً ، ولا يقارن إلا جنساً واحداً في مرتبة واحدة ، وفصل الجوهر جوهر

- خلافاً للإشراقية - .

وهنا شك من وجهين :

الأول ما أورد في الشفاء ، وهو : أن كل فصل معنى من المعاني = فإما أعم

المحمولات أو تحته ، والأول باطل فهو منفصل عن المشاركات بفصل ، فإذاً لكل

فصل فصل فيتسلسل ؟

وحله : أتا لا تُسَلَّم انفصال كل مفهوم بالفصل ، وإنما يجب لو كان ذلك العام مُقَوِّماً له .

والثاني : ما سَنَح لي ، وهو : أن الكلي كما يَصْدَق على واحد من أفرادهِ = يَصْدَق على كثيرين من أفرادهِ بصدق واحد .

فمجموع الإنسان والفرس : حيوان - فله فصلان قريبان - ، لا يقال يلزم صدق العلة على المعلول المركب ؛ لأنه مجموع المادية والصورية وهو محال ؛ لأن الاستحالة ممنوعة ، فإنه معلول واحد وعلل كثيرة ، وكثرة جهات المعلولية = لا تستلزم كثرة المعلولية حقيقة لا يقال ، فمجموع شريك الباري = شريك الباري ، فبعض شريك الباري مُرَكَّب ، وكل مركب ممكن - مع أن كل شريك الباري ممتنع - ؛ لأنه إمكان كل مركب ممنوع ، فإن افتقار الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي لا يضر الامتناع في نفس الامر ، ألا ترى أنه يستلزم المحال بالذات = فلا يكون ممكناً ، فتدبر .

وحله : أن وجود اثنين يستلزم وجود ثالث - وهو المجموع - وذلك واحد ، لا يقال على هذا : يلزم من تحقق اثنين تحقق أمور غير متناهية ؛ لأنه بضم الثالث يتحقق الرابع وهكذا .

لأنا نقول : الرابع أمر اعتباري ؛ فإنه حصل باعتبار شيء واحد مرتين ، والتسلسل في الاعتباريات منقطع بانقطاعه ، فافهم .

والرابع : الخاصة

وهو : (الخارج ، المقول على ما تحت حقيقة واحدة - نوعية أو جنسية -) شاملة إن عمت الأفراد ، وإلا فغير شاملة) .

والخامس : العرض العام

وهو : (الخارج ، المقول على حقائق مختلفة) ، وكل منهما إن امتنع انفكاكه عن المعروض فلازم .

وإلا فتفارق يزول - بسرعة أو ببطء - أو لا .

ثم اللازم :

- إما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقاً ؛ لعلّة أو ضرورة يسمى لازم الماهية

- أو بالنظر إلى أحد الوجودين خارجي أو ذهني ويسمى معقولاً ثانياً .

والدوام لا يخلو عن لزوم سببي ، هل لمطلق الوجود دخلٌ ضروري في لوازم الماهية ؟

والحق : لا ؛ فإنّ الضرورة لا تُعلل حتى يجب وجود العلّة أو لا ، كوجود الواجب تعالى على مذهب المتكلمين ، وأيضا اللازم :

- إما بيّن ، وهو : (الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم) ، وقد يقال البين على الذي يلزم من تصورهما الجزم باللزوم ، وهو أعم من الأول .

- أو غير بيّن ، بخلافه .

فالنسبة بالعكس ، وكل منهما موجود بالضرورة ، وههنا شك ، وهو : أن اللزوم لازم وإلا ينهدم أصل الملازمة فيتسلسل اللزومات .

وحله : أن اللزوم من المعاني الاعتبارية الانتزاعية - التي ليس لها تحقق إلا في الذهن بعد اعتباره - فينقطع بانقطاع الاعتبار ، نعم منشؤها منبعها متحقق ، وذلك هو الحافظ لنفس أمرية .

والانتزاعات متناهية أو غير متناهية - مرتبة أو غير مرتبة - ، فقولهم :

التسلسل فيها ليس بمحال = صادق ؛ لعدم الموضوع ، فتدبر .

خاتمة

مفهوم الكلي يسمى : كلياً منطقياً ، ومعرض ذلك المفهوم يسمى كلياً طبعياً .
والمجموع من العارض والمعرض يسمى كلياً عقلياً ، وكذا الكليات الخمس
منها : منطقي وطبعي وعقلي .

ثم الطبعي له اعتبارات ثلاثة :

١- بشرط لا شيء ويسمى مجردة .

٢- وبشرط شيء ويسمى مخلوطة .

٣- ولا بشرط شيء ويسمى مطلقة .

وهي من حيث هي ليست بموجودة ولا معدومة ، ولا شيء من العوارض ،
ففي هذه المترتبة ارتفاع النقيضات ، والطبع أعم باعتبار من المطلقة = فلا يلزم
تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره .

اعلم أن المنطقي من المعقولات الثانية ، ومن ثم لم يذهب أحد إلى وجوده في
الخارج ، وإذا لم يكن المنطقي موجود لم يكن العقلي موجوداً = بقي الطبعي ،
اختلف فيه :

١- فمذهب المحققين ومنهم الرئيس أنه موجود في الخارج بعين وجود
الأفراد ، فالوجود واحد بالذات ، والموجود اثنان وهو عارض لهما من حيث
الوحدة .

٢- ومن ذهب منهم إلى عدمية التعيين قال بمحسوسيته أيضاً في الجملة -
وهو الحق - ، وذهب شاذمة قليلة من المتفلسفين إلى أن الموجود = هو الهوية
البسيطة والكليات منتزعات عقلية .

وليت شعري إذا كان زيد مثلاً بسيطاً من كل وجه ، ولوحظ إليه من حيث هو
هو ، من غير نظر إلى مشاركات ومتباينات ، حتى من الوجود والعدم كيف
يتصور منه انتزاع صور متغايرة ، فلا بدّ لهم من القول بأن البسيط الحقيقي في

مرتبة تقومه وتحصيله صورتين متغايرتين مطابقتين له ، وهو قول بالمتنافيين هذا في المخلوطة والمطلقة .

وأما المجردة فلم يذهب أحد إلى وجودها في الخارج إلا أفلاطون - وهي المثل الأفلاطونية - ، وهذا مما يشنع به عليه هل توجد في الذهن ، قيل لا وقيل نعم وهو الحق فإنه لا حجر في التصورات .

فصل

معرف الشيء : ما يحمل عليه تصويرا تحصيلاً أو تفسيراً .

والثاني اللفظي والأول الحقيقي ، ففيه تحصيل صورة غير حاصلة ، فإن علم وجودها فهو بحسب الحقيقة وإلا فهو بحسب الاسم .

ولا بد أن يكون المعرف أجلى فلا يصح بالمساوي معرفة وبالأخفى ، وأن يكون مساوياً فيجب الاطراد والانعكاس فلا يصح بالأعم والأخص ، والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة المختصة - والحق جوازه بالأعم - .

وهو حد إن كان المميز ذاتياً ، وإلا فهو رسم تام إن اشتمل على الجنس القريب ، وإلا فناقص .

فالحد التام : ما اشتمل على الجنس والفصل القريبين ، وهو الموصل إلى الكنه ويستحسن تقديم الجنس ويجب تقييد أحدهما بالآخر ، وهو لا يقبل الزيادة والنقصان .

والبسيط لا يحدّ وقد يحدّ به .

والمركب يحد ويحد به وقد لا يحد به .

والتحديد الحقيقي عسير ؛ فإن الجنس مشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة

، والفرق من الغوامض ، ثم ههنا مباحث :

الأول : أن الجنس - وإن كان مبهماً - لكن الذهن قد يخلق له من حيث التعقل وجوداً مفرداً في الذهن ، وأضاف إليه زيادة لا على معنى أنه خارج لاحق به ، بل قيده لأجل نحصله وتعيينه متضمناً فيه .

فإذا صار محصلاً لم يكن شيئاً آخر ؛ فإن التحصل ليس لغير بل نحققه فإذا نظرت إلى الحد = وجدته مؤلفاً من عدة معان كل منها ، كالدرر المنشورة غير الآخر بنحو من الاعتبار ، فهناك كثرة بالفعل فلا يحمل احدهم على الآخر ولا على المجموع .

وليس معنى الحد بهذا الاعتبار معنى المحدود المعقول ، لكن إذا لوحظ إلى إبهام أحدهما فقيده بالآخر متضمناً فيه ووصف توصيفاً لأجل التحصيل والتقويم كان شيئاً آخر مؤدياً إلى الصورة الوجدانية التي للمحدود وكاسباً لها .

مثلاً الحيوان الناطق في تحديد الإنسان يفهم منه الشيء الواحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق ، كما أن العقد الحملية يفيد الصورة الاتحادية التي للموضوع مع المحمول في الخارج إلا أن هناك تركيباً خبيراً ، ففيه حكم وههنا تركيب تقييدي ، يفيد تصور الاتحاد فقط فمجموع التصورات المتعلقة بالأجزاء تفصيلاً ، وهو الحد الموصل إلى التصور الواحد المتعلق بجميع الأجزاء إجمالاً - وهو المحدود - .

فاندفع شك الرازي أن تعريف الماهية : إما بنفسها أو بجميع أجزائها - وهو نفسها - ، فالتعريف تحصيل الحاصل أو بالعوارض ولا علم بالحقيقة إلا العلم بالكنه ، والعوارض لا تعطيه ، فالأقسام بأسرها باطلة ومن ههنا ذهب إلى بداهة التصورات كلها .

الثاني : التعريف اللفظي من المطالب التصورية ؛ فإنه جواب "ما هو" ، وكل ما هو جواب "ما هو" فهو تصور .

ألا ترى إذا قلنا الغضنفر موجود ، فقال المخاطب : ما الغضنفر؟ فعبرناه بالأسد = فليس هناك حكم ، نعم بيان موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ

موضوع لمعنى بحث لفظي ، يقصد إثباته بالدليل في علم اللغة ، فمن قال إنه من المطالب التصديقية لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي اللغوي .

الثالث : أن مثل المعرف كمثّل نقاش ينقش شبحاً في اللوح ، فالتعريف تصوير بحث لا حكم فيه ، فلا يتوجه عليه شيء من المنوع ، نعم هناك أحكام ضمنية مثل دعوى الحدية ، والمفهومية ، والاطراد ، والانعكاس ، إلى غير ذلك ، فيجوز منع تلك الأحكام ، لكن العلماء أجمعوا على أن منع التعريفات لا يجوز ، فكأنه شريعة نسخت قبل العمل بها .

نعم ينقص بإبطال الطرد والعكس مثلاً ، والمعارضة إنما تتصور في الحدود الحقيقية ، إذ حقيقة الشيء لا يكون إلا واحداً بخلاف الرسوم .

الرابع : اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل أصلاً ، وإلا لجاز تحقق قضية أحادية ، ومن هنا قالوا : المفرد إذا عرف بمركب تعريفاً لفظياً = لم يكن التفصيل المستفاد من ذلك المركب مقصوداً .

قال الشيخ : الأسماء والكلم في الألفاظ المفردة ، نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب ، بل لا يفيد المعنى والإلزام الدور إنما منه الأحضار فقط ، فلا يصح التعريف به إلا لفظياً .

التصديقات الحكم منه إجمالي ، وهو : انكشاف الاتحاد بين الأمرين دفعة واحدة .

ومنه تفصيلي وهو المنطقي الذي يستدعي صوراً متعددة مفصلة منفردة . والنسبة إنما تدخل في متعلق الحكم بالتبعية ؛ لأنها من المعاني الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال ، إنما هي مرآة لملاحظة حال الطرفين ، بل إنما يتعلق الحكم حقيقة بمفاد الهيئة التركيبية ، وهو الاتحاد مثلاً ، فتدبر .

ثم القضية إنما تتم بأمور ثلاثة ، ثالثها نسبة إخبارية حاكية ، ومن هنا يستبين أن الظن إذعان بسيط وإلا لصار أجزاء القضية هناك أربعة ،

والمتأخرون زعموا أن الشك متعلق بالنسبة التقييدية وهي مورد الحكم ،
ويسمون بها النسبة بين بين .

وأما لحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع فلا يتعلق به إلا التصديق .
أعجبنى قولهم أما فهموا أن التردد لا يتقوم حقيقة ما لم يتعلق بالوضوع
واللاوقوع ، فالمدرک في الصورتين واحد والتفاوت في الإدراك بأنه إذعاني أو
ترددي .

فقول القدماء هو الحق وههنا شك ، وهو : أن المعلومات الثلاثة التي هي
جميع أجزاء القضية متحققة في صورة الشك مع أنها غير متحققة على ما هو
المشهور .

قيل في حله : أن القضية بالنسبة إلى تلك المعلومات كل بالعرض فلا يلزم
تحققه ، كالكاتب بالنسبة إلى الحيوان الناطق .

أقول : فيجب أن يعتبر أمر آخر بعد الوقوع وليس إلا إدراكه - وذلك خارج
إجماعاً - ، وأخذ الوقوع بشرط الإيقاع صحيح لمجعولية الذاتي وهو محال ،
والإفادة مقدّم على الإيقاع والقضية ليست منتظرة التحصيل بعدها ، فاعتبار تعلق
الإيقاع بالوقوع مما لا مدخل له في تحصيل هذه الحقيقة .

فالحق أن قولنا : زيد هو قائم = قضية على كل تقدير ؛ فإنه يفيد معنى مُحتملاً
للصدق والكذب ، ففي الشك إنما التردد في مطابقة الحكاية - لا في أصل الحكاية
واحتمالها لهما - ، نعم القضايا المعتمدة في العلوم هي التي تعلق بها الإذعان ، إذ
لا كمال في تحصيل الشك ، هذا - وإن كان عما لم يقرع سمعك - لكنه هو التحقيق
.

ثم إذا كانت الأجزاء ثلاثة ، فحقها أن يُدَلَّ عليها بثلاث عبارات :
فالدال على النسبة يسمى رابطة ، ولغة العرب ربما حذفت الرابطة ؛ اكتفاءً
بعلامات إعرابية دالة عليها دلالة التزامية فتسمى القضية ثنائية ، وربما ذكرت
فتسمى ثلاثية .

فالمذكور - وإن كان أداة - لكنه ربما كان في قالب الاسم كـ "هو" ويسمى
رابطة غير زمانية ، و "استن" في اليونانية ، و "است" في الفارسية منها .
وربما كان في قالب الكلمة كـ "كان" ويسمى رابطة زمانية .

والقضية إن حُكِمَ فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه =فحملية وإلا فشرطية

ويسمى المحكوم عليه : موضوعاً ومقدماً ، والمحكوم به : محمولاً وتالياً .
واعلم أن مذهب المنطقيين : أن الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي .
ومذهب أهل العربية : أنه في الجزاء والشرط =قيداً للمُسند فيه - بمنزلة
الحال أو الظرف - ، كذا في المفتاح .

قال السيد : الأول هو الحق ؛ للقطع بصدق الشرطية مع كذب التالي في
الواقع ، كقولنا : إن كان زيد حماراً كان ناهقاً ، ولو كان الخبر هو التالي =لم
يتصور صدقها مع كذبه ؛ ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد .

قال العلامة الدواني : كذب التالي في جميع الأوقات الواقعية =لا يلزم منه
كذبه في الأوقات التقديرية ، فالناهقية في جميع الأوقات قَدَرٌ فيها حمارية زيد
ثابتة له ، وإن كانت بحسب الأوقات الواقعية مسلوقة عنه .

ألا ترى زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء القيام في الواقع ، وما ذكر من
الاستلزام فمُسلم ، لكن لا نسلم أن المطلق ههنا منتف ؛ فإنه المأخوذ على وجه
أعم مما في نفس الأمر غاية ما يقال : إن العبارة غير موضوعة لتأدية ذلك
المعنى مطابقة ولا ضير فيه ، وبمثل ذلك تنحل شبهة معدوم النظر .

أقول إنهم - ومنهم المحقق الدواني - : جوزوا استلزام شيء لنقيضه
وللنقيضين ، بناء على جواز استلزام محال محالاً ، وتشبثوا بذلك في مواضع
عديدة ، منها في جواب المغالطة العامة الورود المشهورة ، من أن :
المدعى ثابت وإلا فنقيضه ثابت .

وكلما كان نقيضه ثابتاً =كان شيء من الأشياء ثابتاً .

فكلما لم يكن المدعي ثابتاً = كان شيء من الأشياء ثابتاً .
وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا : كلما لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً = كان المدعى ثابتاً ، هذا خلف .

وبعد تمهيد ذلك نقول : لو كان الشرط قيداً للمسند في الجزاء = لزم اجتماع النقيضين - فيما إذا كان المقدم ملزوماً لهما - ؛ فإن قولنا : زيد قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الأشياء = يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت - وذلك بديهى - .

وأما إذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين النسبتين = فلا يلزم ذلك ؛ فإن نقيض الاتصال رفعه لا وجود اتصال آخر أي اتصال كان ، فمذهب المنطقيين هو الحق .

فصل

الموضوع :

- إن كان جزئياً فالقضية شخصية ومخصوصة .
 - وإن كان كلياً فإن حكم عليه بلا زيادة شرط فمهملة عند القدماء .
 - وإن حكم عليه بشرط الوحدة الذهنية فطبيعية .
 - وإن حكم فيها على أفرادها :
 - فإن بين فيها كمية الأفراد فمحصورة ومُسَوَّرة .
- وما به البيان يسمى سُوراً ، وقد يذكر السور في جانب المحمول فيسمى القضية منحرفة ، وإن لم تُبين فمهملة عند المتأخرين .
- ومن ثم قالوا : إنها تلازم الجزئية .

اعلم أن مذهب أهل التحقيق : أن الحكم في المحصورة على نفس الحقيقة ؛ لأنها الحاصلة في الذهن حقيقة ، والجزئيات معلومة بالعرض فليست محكوماً عليها إلا كذلك ، وربما يترأى أنه لو كان كذلك = لاقتضى الإيجاب وجود الحقيقة

حقيقة ؛ فإن المثبت له هو المحكوم عليه حقيقة - مع أنها قد تكون عدمية ، بل سلبية - .

فالحق أن الأفراد - وإن كانت معلومة بالوجه - لكنها محكوم عليها حقيقة ، ألا ترى إلى الوضع العام والموضوع له الخاص = فإنَّ المعلوم بالوجه هو الموضوع له حقيقة .

والجواب : أن مفاد الإيجاب مطلقاً هو الثبوت مطلقاً ، فكل حكم ثابت للأفراد ثابت للطبيعة في الجملة ، أما أنه لماذا أولاً وبالذات للطبيعة ولل فرد فمفهوم زائد على الحقيقة ، فتأمل

المحصورات أربع :

- ١- الموجبة الكلية ، وسورها : "كل" ، ولام الاستغراق .
- ٢- والموجبة الجزئية ، وسورها : "بعض" ، و"واحد" .
- ٣- والسالبة الكلية ، وسورها : "لا شيء" ، و"لا واحد" ، ووقوع النكرة تحت النفي .
- ٤- والسالبة الجزئية ، وسورها : "ليس كل"؟ و"ليس بعض" و"بعض ليس" .

وفي كل لغة = سور يخصّها .

تبصرة : قد جرت عادتهم بأنهم يُعبرون عن الموضوع بـ "ج" ، وعن المحمول بـ "ب" ، والأشهر التلفظ بهما = اسماً مُركباً كالمقطعات القرآنية ، ويدل على ذلك أنهم يعبرون : بالجيم ، والجيمية ، والباء ، والبائية .

وبالجملة إذا أرادوا التعبير عن الموجبة الكلية مثلاً - إجراءً للأحكام - جردوها عن المواد ؛ دفعاً لتوهم الانحصار ، وقالوا كل "ج" "ب" .

فهنا أربعة أمور فلتحقق أحكامها في مباحث :

الأول : أن الكلّ بمعنى الكلي ، مثل : كل إنسان نوع .

وبمعنى الكل المجموعي ، نحو : كل إنسان لا يسعه هذه الدار .

وبمعنى الكل الأفرادي .

والفرق بين المفهومات الثلاثة ظاهر .

والمعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث ، والمشتمل عليه هي المحصورة ، أما الأولى فطبيعية ، والثانية شخصية أو مهملية ، والتي اشتملت على البعض المجموعي فمُهملية .

الثاني : أن "ج" لا نعني به ما حقيقته "ج" ، ولا ما هو موصوف به ، بل أعم منهما ، وهو ما يصدق عليه "ج" من الأفراد .

وتلك الأفراد = قد تكون حقيقية كالأفراد الشخصية ، أو النوعية .

وقد تكون اعتبارية كالحيوان الجنس ؛ فإنه أخص من مطلق الحيوان إلا أن المتعارف في الاعتبار هو القسم الأول .

ثم الفارابي اعتبر صدق عنوان الموضوع على ذاته بالإمكان ؛ حتى يدخل في كل أسود الرومي .

والشيخ لما وجده مخالفاً للعرف واللغة = اعتبر صدقه عليها بالفعل في الوجود الخارجي أو في الفرض الذهني ، بمعنى : أن العقل يعتبر اتصافها بأن وجودها بالفعل في نفس الأمر يكون كذا - سواءً وُجد أو لم يُوجد - ، فالذات الخالية عن السواد دائماً = لا تدخل في كل أسود - على رأي الشيخ - .

ومن قال بدخولها على رأيه فقد غلط من قلة تدبره في بعض عباراته ، نعم الذوات المعدومة التي هي أسود بالفعل بعد الوجود داخلية فيه .

الثالث : الحمل : اتحاد المتغايرين في نحو من التعقل بحسب نحو آخر من الوجود اتحاداً بالذات أو بالعرض .

وهو : إما أن نعني به أن الموضوع بعينه المحمول فيسمى الحمل الأولي .

وقد يكون نظرياً أيضاً أو يقتصر فيه على مجرد الاتحاد في الوجود فيسمى

الحمل الشائع المتعارف ، وهو المعتبر في العلوم .

وينقسم بحسب كون المحمول ذاتياً أو عَرَضياً إلى الحمل بالذات أو بِالْعَرَض .

وقد يقيمُ بأن نسبة المحمول إلى الموضوع : إما بواسطة "في" أو "ذو" أو "له" فهو الحمل بالاشتقاق .

أو بلا واسطة وهو المقول بـ "على" فهو الحمل بالمواطاة .

والأشبه أن إطلاق الحمل عليهما بالاشتراك

اعلم أن كل مفهوم = يحمل عن نفسه بالحمل الأولي ، ومن ههنا تسمع : أن سلب الشيء عن نفسه = محال .

ثم طائفة من المفهومات تُحمَل على نفسها حملاً شائعاً - كالمفهوم والممكن العام ونحوهما - ، وطائفة لا تُحمَل على نفسها بذلك الحمل ، بل يُحمَل عليها نقائضها كالجزي واللامفهوم ، ومن ههنا اعتُبرَ في التناقض اتحاد ، نحو : الحمل فوق الوحدات الثماني الذائعات .

وههنا شك مشهور ، وهو : أن الحمل محال ؛ لأن مفهوم جيم عين مفهوم "ب" أو غيره ، والعينية تنافي المغايرة ، والمغايرة تنافي الاتحاد .

وحله : أن التغاير من وجه لا ينافي الاتحاد من وجه آخر ، نعم يجب أن يؤخذ المحمول = لا بشرط شيء حتى يُتصور فيه أمران ، والمعتبر في الحمل المتعارف = صدق مفهوم المحمول على الموضوع : بأن يكون ذاتياً ، أو وصفاً قائماً به ، أو منتزِعاً بلا إضافة ، أو بإضافة ، فثبوت زوجية الخمسة لا يصدق قولنا : الخمسة زوج .

الرابع : وفيه نكات :

الأولى : ثبوت شيء لشيء في ظرف = فرْع .

فعلية ما ثبت له ومُستلزم لثبوته في ذلك الظرف :

- فمنه ما ثبت لأمر ذهني محقق وهي الذهنية .

- أو مُقدَّر وهي الحقيقية الذهنية .

- أو أمر خارجي محقق وهي الخارجية .

- أو مُقدَّر وهي الحقيقية الخارجية .

- أو مطلقاً وهي الحقيقية على الإطلاق كالقضايا الهندسية والحسابية .

وأما السلب فلا يستدعي وجود الموضوع ، بل قد يصدق بانتفائه ، نعم تحقق مفهوم السالبة في الذهن = لا يكون إلا لوجوده فيه حال الحكم فقط .

الثانية : لمحال من حيث هو محال = ليس له صورة في العقل - فهو معدوم ذهنياً وخارجاً - .

ومن ههنا تبين أن كل موجود في الذهن = حقيقته موجود في نفس الأمر ، لا يحكم عليه إيجاباً بالامتناع أو سلباً بالوجود مثلاً ، إلا على أمر كلي - إذا كان من الممكنات تصوّره - .

وكل محكوم عليه بالتحقيق هي الطبيعية المتصورة .

وكل متصور ثابت فلا يصح عليه الحكم - من حيث هو هو بالامتناع ، وما يحدو حدّوه - .

نعم إذا لوحظ باعتبار جميع موارد تحققه أو بعضها = يصح عليه الحكم بالامتناع مثلاً ، فالامتناع ثابت للطبيعة - وذلك صادق بانتفاء الموارد - ، وحينئذ لا إشكال بالقضايا التي محمولاتها منافية الموجود ، نحو : شريك الباري ممتنع ، واجتماع النقيضين محال ، والمجهول المطلق يمتنع عليه الحكم ، والمعدوم المطلق يُقابل الموجود المطلق .

وأما الذين قالوا : إن الحكم على الأفراد حقيقة = فمنهم من قال : إنها سؤالب - ولا ريب أنه تحكّم - .

ومنهم من قال : إنها - وإن كانت موجبات - لكنها لا تقتضي إلا تصوّر الموضوع حال الحكم ، كما في السؤالب من غير فرق - ولا يخفى أنه يصادم البداهة - .

ومنهم من قال : الحكم على الأفراد الفرضية المُقدّرة الوجود ، كأنه قال مثلاً : كل ما يتصور بعنوان شريك الباري ويفرض صدقه عليه = ممتنع في نفس الأمر ،

ولا يذهب عليك أنه يلزم أن يكون ثبوت الصفة = أزيد من ثبوت الموصوف ؛ فإن الامتناع متحقق في نفس الأمر - بخلاف الأفراد - ، فتدبر .

النكته الثالثة : الاتصاف الانضمامي يستدعي تحقق الحاشيتين في ظرف الاتصاف - بخلاف الانتزاعي - ، بل يستدعي ثبوت الموصوف فقط .

فمطلق الاتصاف لا يستدعي ثبوت الصفة في ظرفه .

وأما مُطلق الثبوت فضروري ؛ فإن ما لا يكون موجوداً في نفسه = يستحيل أن يكون موجود الشيء ، والاتصاف ليس متحققاً في الخارج حتى يلزم تحقق الصفة فيه ؛ لأنه نسبته وكل نسبته تحققها فرع تحقق المنتسبين ، بل هو متحقق في الذهن ، وإن كان في الانضمامي الخارجي الموصوف = متحداً مع الصفة في الأعيان - كالجسم والأبيض - ، وفي الانتزاعي الخارجي بحسب الأعيان - كالسما والفقوية - .

الرابع : المتأخرون اخترعوا قضية سموها : سالبة المحمول ، وفرقوا بينها وبين السالبة بأن في السالبة : يتصور الطرفان ويحكم بالسلب .

وفي السالبة المحمول : يرجع ويحمل ذلك السلب على الموضوع .

وحكموا بأن صدق الإيجاب فيها = لا يستدعي الوجود كالسلب ، بل السلب يستدعيه كالإيجاب ، وقريحتك حكمة بأن الربط الإيجابي مطلقاً = يقتضي الوجود ، ومن ثم قيل : الحق أنها قضية ذهنية ، وجميع المفهومات التصورية موجودة في نفس الأمر - تحقيقاً أو تقديرأ - ، فبينها وبين السالبة تلازم بحسب الصدق ، وفيه ما فيه ، فتذكر .

وإذا حققت الإيجاب الكلي فقسْ عليه سائر المحصورات .

ثم قد يُجعل حرف السلب جزءاً من طرف فسميت : معدولة .

وهي معدولة الموضوع أو معدولة المحمول أو معدولة الطرفين وإلا

فمُحصلة .

وزيداً أعمى : معدولة معقولة ، ومحصلة ملفوظة .

وقد يخص اسم الموجب بالمحصلة ، والسالبة بالبسيطة ، وهي أعم من الموجبة المعدولة المحمول ، ويتأخر فيها الرابط عن لفظ السلب - لفظاً أو تقديراً . -

وفي الموجبة السالبة المحمولة : رابطتان ، والسلب بينهما كل نسبة في نفس الأمر إما واجبة وممتنعة ، أو ممكنة .

وتلك الكيفيات المواد والادال عليها الجهة وما اشتملت عليها سميت : موجّهة .

ورباعية بسيطة : إن كانت حقيقتها إيجاباً فقط وسلباً فقط .

ومركبة : إن كانت ملتنمة منهما .

والعبرة في التسمية للجزء الأول وإلا فمطلقة ومهملة من حيث الجهة .

وهي إن وافقت المادة صدقت القضية وإلا كذبت .

والتحقيق أن المواد الحكمية هي الجهات المنطقية ، وقيل : إنها غيرها وإلا

لكانت لوازم الماهيات واجبة لذاتها .

والجواب : أنه فرّق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب الثبوت لغيره

، والأول محال غير لازم والثاني لازم غير محال ، هذا على رأي القدماء .

وأما على رأي المُحدثين : فالمادة : عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة كدوام

أو توقيت أو غير ذلك ، ومن ثم كانت الموجّهات غير متناهية فهي :

- إن حكم فيها باستحالة انفكك النسبة مطلقاً فضرورية مُطلقة .

- أو ما دام الوصف فمشروطة عامة .

- أو في وقت معين فوقتية مُطلقة .

- أو غير معين فمنتشرة مُطلقة .

- أو بعدم انفكاكها مطلقاً فدائمة مُطلقة .

- أو ما دام الوصف فعرفية عامة .

- أو بفعليتها فمطلقة عامة .

- أو بعدم استحالتها فممكنة عامة .
- أو بعدم استحالة الطرفين فممكنة خاصة .
- ولا فرق بين الإيجاب والسلب فيها إلا في اللفظ .
- وقد اعتُبر تقييد العامتين والوقتيتين المطلقتين : باللاذوام الذاتي .
- فتسمى المشروطة الخاصة ، والعرفية الخاصة ، والوقتيّة ، والمنتشرة ،
- وتقييد المطلقة العامة : باللاضرورة واللاذوام الذاتيتين فتسمى الوجودية
- اللاضرورية والوجودية اللادائمة وهي المطلقة الاسكندرية .

تكملة فيها مباحث :

- الأول : اشتهر تعريف الضرورية المطلقة : بأنها التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه - ما دام ذات الموضوع موجودة - ، وفيه شك من وجهين :
- الأول : أنه إذا كان المحمول هو الموجود =لزم عدم منافاة الضرورة الإمكان الخاص .
- وأجيب : بالفرق بين الضرورة في زمان الوجود ، وبينها بشرط .
- وأورد : أنه يلزم حصرها في الضرورية الأزلية - التي تحكم فيها بضرورة النسبة أزلاً وأبداً - فلا تكون أعم ؛ لأنه لما لم يجب وجود الموضوع =لم يجب له شيء في وقت وجوده .
- ونوقض : بثبوت الذاتيات ؛ فإنه ضروري للذات دائماً - لا بشرط الوجود - وإلا لكانت حيوانية الإنسان مجعولة ، فافهم .
- الثاني : السلب ما دام الوجود لا يصدق بدونه =فلا يكون السالبة أعم من الموجبة المعدولة ، ويلزم أن لا يصدق : لا شيء من العنقاء بإنسان بالضرورة .

وأجيب : بأن ما دام ظرف للثبوت الذي يتضمنه السلب ، وحينئذ يجوز صدقها بانتفاء الموضوع وبانتفاء المحمول ، إما في جميع الأوقات أو بعضها ، نحو: لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة .

وفيه أنه يلزم أن لا تنافي الإمكان ؛ فإن كل قمر منخسف بالفعل ، فيصدق بالإمكان .

ويبطل ما قالوا : إن السالبة الضرورية الأزلية والمطلقة متساويتان ؛ فإن سلب الأعم = أخص من سلب الأخص ، وبالجمله يلزم مفسد غير عديدة - لا تخفى على المتدرب - .

وغاية ما يجاب به : أن الوجود أعم من المحقق والمقدّر وفيه ما فيه .

الثاني : المشهور في تعريف الدائمة المطلقة : ما حكم فيها بدوام النسبة - ما دام ذات الموضوع موجودة - .

وهنا شك ، وهو : أنه يلزم أن لا يفارق الدوام الذاتي = الإطلاق العام في قضية محمولها الوجود ، فلا يكون بينهما تناقض .

قيل في حله : المتبادر من التعريف أن يكون المحمول مغايراً للوجود ، فليس هناك دوام ذاتي ، أقول : العقل الفعال ليس بموجود بالفعل = كاذب ، فيلزم صدق نقيضه ، وهو : دائمة مطلقة محمولها الوجود .

الثالث : المشروطة العامة تارة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنواني تارة ، وأخرى بمعنى ضرورتها في جميع أوقات الوصف . والفرق أنه في الأولى : يجب أن يكون للوصف مدخل في الضرورة - بخلاف الثانية - ، وبينهما عموم وخصوص من وجه .

الرابع : ذهب قوم إلى : أن الممكنة العامة ليست قضية بالفعل ؛ لعدم اشتمالها على الحكم ، فليست موجهة ، وذلك خطأ .

ألا ترى أن الإمكان = كيفية للنسبة ، وأصل النسبة الثبوت ، نعم ذلك أضعف المدارج ، ومن ثم قالوا : إن الوجوب والامتناع دالة على وثاقة الرابط ، والإمكان

على ضعفها ، فالثبوت بطريق الإمكان ، نحو من الثبوت مطلقاً ، غاية الأمر المتبادر منه عند الإطلاق = هو الوقوع على نهج الفعلية ، وذلك لا يضر في عمومته - كما قالوا في الوجود - .

وإذا كانت الممكنة موجهة فالمطلقة بطريق الأولى .

والخامس : اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة ، واللاضرورية إلى ممكنة عامة ، مخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية لما قيّد بهما ؛ لأنهما رافعان للنسبة من غير تفاوت .

فالمركبة قضية متعددة ؛ لأن العبرة في وحدتها وتعددتها = بوحدة الحكم وتعددته ، وتعددته : أما باختلافه كيفاً أو موضوعاً أو محمولاً - لا رابع لها - .

السادس : النسب الأربع في المفردات بحسب الصدق على شيء ، وفي القضايا لا يتصور ؛ لأنها لا يحمل ، وإنما هي فيها بحسب صدقها في الواقع .

ثم المنظور في النسب ما يحكم به مفهوماتها في بادي الرأي .

وأما بناء الكلام على الأصول الدقيقة التي برهنت عليها في الفلسفة ، فذلك مرتبة بعد تحصيل هذا الفن ، ومن ثم قالوا : إن الضرورية المطلقة = أخص مطلقاً من الدائمة المطلقة ، وحينئذ لا يستصعبُ عليك = استخراج النسبة بين الموجهات المذكورة .

ولو استقرت علمت أن :

- الممكنة العامة = أعمّ القضايا .

- والممكنة الخاصة أعمّ المركبات .

- والمطلقة العامة أعمّ الفعليات .

- والضرورية المطلقة أخصّ البسائط .

- والمشروطة الخاصة أخصّ المركبات على وجه .

- إن حكم فيها بثبوت النسبة على تقدير أخرى لزوماً ، أو اتفاقاً ، أو إطلاقاً =فمتصلة لزومية ، أو اتفاقية ، أو مطلقة .
- وإن حكم فيها بتنافي النسبتين صدقاً وكذباً معاً ، أو صدقاً فقط ، أو كذباً فقط ، - عناداً ، أو اتفاقاً ، أو إطلاقاً - =فمنفصلة حقيقية ، أو مانعة الجمع ، أو مانعة الخلو ، - عنادية ، أو اتفاقية ، أو مطلقة - .
- وربما يعتبر في مانعتي الجمع والخلو =التنافي في الصدق والكذب مطلقاً ، وبهذا المعنى يكونان أعم ، هذه حقائق الموجبات .
- أما سوابها فرفع إيجاباتها ، فالسالبة اللزومية : ما يحكم فيها بسلب اللزوم - لا بلزوم السلب - ، وعلى هذا فقس البواقي .
- ثم الحكم فيها إن كان على تقدير معين فمخصوصة ، وإلا فإن بُين كمية الحكم بأنه على جميع التقادير المقدم أو بعضها فمحصورة كلية أو جزئية ، وإلا فمهملة .
- والطبيعية ههنا غير معقولة .
- * وسور الموجبة الكلية :
- في المتصلة : "متى" ، و"مهما" ، و"كلما" .
- وفي المنفصلة : "دائماً" .
- * وسور السالبة الكلية فيهما : "ليس التبة" .
- * وسور الموجبة الجزئية فيهما : "قد يكون" .
- * وسور السالبة الجزئية فيهما : "قد لا يكون" ، بإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي ، وإطلاق "لو" و"إن" و"إذا" و"أو" .
- وأما للإهمال ، قال الشيخ : "إن" شديدة الدلالة على اللزوم ، و"متى" ضعيفة و"إذ" كالمتوسطة ، وفيه نظر .

وأطراف الشرطية لا حكم فيها الآن ، ولا يلزم قبله ، ولا بعد التحليل .
ومن ثم كان مناط صدق الشرطية وكذبها = هو الحكم بالاتصال والانفصال -
كالإيجاب والسلب - ، نعم تكون شبيهة بحمليتين ، أو متصلتين ، أو منفصلتين ،
أو مختلفتين .

وتلازم الشرطيات وتعاندها مع قلة جدويها = مبسوط في المطولات .

تتمة : فيها مباحث :

الأول : قد اشتهر بين القوم : أن المتلازمين يجب أن يكون أحدهما علة للآخر ،
أو كلاهما معلولي علة واحدة - كالمتضايقين - ، وذلك مما لا دليل عليه .
بل يستدل على بطلانه : بأن عدم عدم الواجب تعالى = متلازم لوجوده ، وإذا
كان عدم الواجب تعالى ممتنعاً بالذات = فعدم ذلك العدم غير مستند إلى أمر آخر ؛
لأن أحد النقيضين إذا كان ممتنعاً = كان النقيض الآخر ضرورياً ، وبين أن وجوده
غير مغل = فبين الوجود ، وعدم العدم تلازم بلا علية ، فتدبر .
الثاني : اختلف في استلزام المقدم المحال للتالي في نفس الأمر ، فمنهم من
أنكره مطلقاً ، ومنهم من أنكره إذا كان التالي صادقا ، ويدل عليه كلام الرئيس .
ومن ههنا قال : إن ارتفاع النقيضين مستلزم لاجتماعهما ، وإنه لا لزوم في
إن كان الخمسة زوجاً فهو عدد بحسب نفس الأمر .

ومنهم من زعم أن الاستلزام ثابت إذا كان التالي جزء للمقدم - وذلك تحكم - .
ومنهم من زعم أنه ثابت إذا كان بينهما علاقة - وهو الأشهر - .
ومن ثم قال : إن المقدم المحال = يجب أن لا يكون منافياً للتالي ؛ فإن المنافاة
يصح الانفكاك ، والملازمة تمنعه ، وفيه أن حاصل ذلك = يرجع إلى لزوميتين
موجبتين : تالي أحدهما نقيض تالي الأخرى ، والخصم لا يسلم المنافاة بينهما .
ومنهم من قال : إنه لا يجزم العقل = باستلزام المحال محالاً أو ممكناً أصلاً ،
نعم التجويز لا حجر فيه - وهو الحق - ؛ فإن العقل حاكم في عالم الواقع ، وإذا

كان شيء خارجاً منه = لم يكن تحت حكمه ، ومجرد فرضه له منه = لا يجدي في جريان الحكم ، وبقاء الأحكام الواقعية في عالم التقدير مشكوك .

الثالث : الرئيس قيّد التقادير والأوضاع في تفسير الكلية : بالتالي يمكن اجتماعها مع المقدم - وإن كانت محالة في أنفسها - .

وبين بأنه : لو عمياً يلزم أن لا يصدق كلية أصلاً ؛ فإنه إذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع وجوده = لا يستلزم التالي ولا ينأفیه .

وأورد : بأن المحال جاز أن يستلزم النقيضين وأن يعاندهما = فلا نُسَمَّ عدم الصدق .

وأجيب : بأن المراد لم يحصل الجزم بصدقها ؛ فإن الإمكان لا يفيد الوجوب ، أقول : فيجب التقييد بالممكنات في أنفسها ، فافهم .

الرابع : الاتفاقية قد اعتُبر فيها صدق الطرفين ، وقد يكتفي فيها بصدق التالي فقط ، فيجوز تركيبها من مقدم محال وتال صادق ؛ فإن الصادق في نفس الأمر باق على فرض كل محال ، صرّح به الرئيس .

والحق : أن التالي لو كان منافياً للمقدم = لم يصدق الاتفاقية ، وإلا لأمكن اجتماع النقيضين ، ويسمى الأولى : اتفاقية خاصة والثانية : اتفاقية عامة .

قيل : إن الاتفاقيات مشتملة على العلاقة ؛ لأن المعية ممكنة ، فلها علة ، والفرق : أنها في اللزوميات مشعور بها - بخلاف الاتفاقيات - وفيه نظر ؛ لجواز أن تكون المعية اتفاقية ، ومطلق العلية = لا يستوجب الارتباط إذا كانت بجهتين مختلفتين ، وهذا .

الخامس : قالوا : الانفصال حقيقي = لا يمكن إلا بين جزئين - بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو - ، وذهب جماعة إلى أن الانفصال مطلقاً = لا يتحصل إلا من اثنين - لا أزيد ولا أنقص - ، ومثل كل مفهوم : إما واجب وممكن أو ممتنع مركب من حملية ومنفصلة ، وزعم بعضهم : أنه مطلقاً يمكن تركيبها من أجزاء فوق اثنين .

والحق هو الثاني ؛ لأن الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة = لا يتصور إلا بين إثنين ، وما قيل : إن فيه مصادرة ؛ لأنه إن أراد كل نسبة واحدة انفصالية أو غيرها فهو محل النزاع ، وإلا فلا ينفع = فمدفوع بما يُدفع به لزومها في كبرى الأول ، فتأمل .

- فالحقيقة : تتركب إلا من قضية ، ونقيضها أو مساوية .

- وممانعة الجمع : منها ، ومما هو أخص من نقيضها .

- وممانعة الخلو : منها ، ومما هو أعم من نقيضها .

هذا .

السادس : أن منهم من ادعى اللزوم الجزئي بين كل أمرين - حتى النقيضين - ، فلا يصدق السالبة اللزومية ، بل الموجبة الحقيقية ، بل الاتفاقية الكليات ، وبرهن عليه بالشكل الثالث ، وهو :

كلما تحقق مجموع الأمرين تحقق أحدهما

وكلما تحقق المجموع تحقق الآخر

بل بالأول بعكس الصغرى

فرام التقصي عنه بعض المحققين : بأن المجموع إنما يستلزم الجزء = لو كان لكل من الأجزاء مدخل في الاقتضاء ، ومن البين الجزء الآخر لا دخل له فيه ، بل يجري مجرى الحشو ، وفيه أن اللزوم لا يقتضي الاقتضاء والتأثير ؛ فإنه امتناع الانفكاك ، فارتباط الأمرين بهذا النمط كافٍ فيه .

قال الشيخ : إذا فرض المقدم مع عدم التالي = استلزم عدم التالي ، فقال :

باستلزام المجموع الجزء .

ورام بعضهم : بأن لا نُسلم تلك الكلية ؛ لجواز استحالة المجموع ، فعلى تقدير

ثبوته ينفك عن الجزء - وهو الحق - .

بقي شيء ، وهو : أنا ندعي ذلك اللزوم بين كل أمرين واقعيين ، ونبرهن عليه بأخذ تلك الكلية باعتبار التقادير الواقعية = فيبطل الاتفاقية الكلية الخاصة ، فتأمل .

فصل :

كل أمرين أحدهما رفع الآخر فهما نقيضان .
ومن ثم قالوا : إن التناقض من النسب المتكررة ، وإن لكل شيء نقيضا واحداً ، فما قيل : إن التصورات لا نقائص لها = فهو بمعنى آخر .
وههنا شك ، وهو : أنا إذا أخذنا جميع المفهومات - بحيث لا يشذ عنه شيء - فرفعه نقيضه ، وذلك داخل في الجميع ، فالجزء نقيض الكل - وهو محال - .
ومثله تُورد على تغاير النسبة للمنتسبين .
وحله : أن اعتبار المفهومات = لا يقف عند حدٍ ، وعدم الزيادة يقتضي الوقوف إلى حدٍّ ، فأخذ الجميع كذلك = اعتبار للمتنافيين ، فتدبر .
وتناقض القضيتين = اختلافهما - بحيث تقضي لذاته صدق كل كذب الأخرى وبالعكس- ، وذلك بالإيجاب .
والسلب إذا كان دفعه بعينه = فلا بُدَّ من اتحاد النسبة الحكمية ، وحصره ، وفي الواحدات الثماني المشهورة ، وبعضهم أدرج بعضها في بعض .
وههنا شك ، وهو : أن الإيجاب نقيض السلب ، ومن أنكره فخرق الإجماع ، وسلب السلب أيضا رفعه ، فلشيء واحد نقيضان ، ومن تشبَّث بالعينية فقد أخطأ ؛ فإن تغاير المفهوم ضروري - وهو حسبي - .
نعم الحل : أن السلب لا يضاف حقيقة إلا إلى الوجود في نفسه أو لغيره فسلب السلب = رفع وجود السلب .
وهو : إما في قوة الموجبة السالبة الموضوع ، أو الموجبة السالبة المحمول .

فَسَلْب السَّلْب السَّالِبَة السَّالِبَة =نقيض الموجبة السَّالِبَة الموضوع أو
المحمول - لا السَّالِبَة الْمُحَصَّلَة - ، فتفكر وتَشْكُر .

ثم يختلفان بهما لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين جهة ؛ فإن رفع الكيفية
=كيفية أخرى .

ومن أثبته بين المطلقتين الوقتيتين تخيلاً بأنهما كالشخصية فقد غلط ؛ فإن
الثبوت في وقت معين =يجوز رفعه برفع الوقت .

فالنقيض :

١- للضرورة =الممكنة العامة .

٢- وللدائمة =المطلقة العامة ، وهي أعم من المطلقة المنتشرة المحكوم فيها
بفعليته النسبة في وقت ما .

٣- وللمشروطة العامة =الحينية الممكنة ، المحكوم فيها بسلب الضرورة
الوصفية .

٤- وللعرفية العامة =الحينية المطلقة ، المحكوم فيها بفعلية الوصفية .

٥- وللوقتيية المطلقة =الممكنة الوقتية ، المحكوم فيها بسلب الضرورة
الوقتيية .

٦- وللمنتشرة المطلقة =الممكنة الدائمة ، المحكوم فيها بسلب الضرورة
المنتشرة .

كذا قالوا ، وذلك إنما يتم إذا كان الظرف في سوابب هذه الموجهات ظرفاً
للمرفوع - لا للرفع - ، والمركبة قضية متعددة ، ورفع المتعدد متعدد ، وهو رفع
أحد الجزأين على سبيل منع الخلو ، والكلية منها لا تتفاوت عند التحليل والتركيب
، فنقيضها مانعة الخلو مُرَكَّبَة من نقيضي الجزأين .

وإذا أريد من النقيض هنا أعم من الصريح واللازم المساوي =فلا يُستبعد
في كونه شرطية أو موجبة - بخلاف الجزئية - ؛ فإن موضوع الإيجاب والسلب
فيها واحد ، فالجزئيتان أعم ، ونقيض الأعم أخص من نقيض الأخص ، فالطريق

هناك أن تتردد بين نقيضي الجزأين =بالنسبة إلى كل فرد من أفراد الموضوع ،
فهي قضية حملية مردودة المحمول ، وبعد اطلعك على حقائق المركبات
ونقائض البسائط =تتمكن من استخراج التفاصيل ، وفي الشرطيات بعد الاختلاف
كيفاً وكماً =يجب الاتحاد في الجنس والنوع ، فافهم .

فصل :

العكس المستقيم والمستوي : تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف .
وربما يطلق على القضية الحاصلة منه - إذا كان أخص لازم - .
والسالبة الكلية تنعكس كنفسها بالخلف ، وهو ههنا : ضم نقيض العكس مع
الأصل لينتج المحال ، فصدق النقيض مع الأصل ممتنع ، فيجب صدق العكس معه
، وهو المطلوب .
وقولنا : لا شيء من الجسم بيمتد في الجهات إلى غير النهاية :
- إن أخذت خارجية =فعكسه صادق بانتفاء الموضوع ؛ لبطلان لا تنتهي
الأبعاد .
- وإن أخذت حقيقة =منعنا صدقها ؛ لأن كل ممتد في الجهات ، لا إلى نهاية
جسم .
والجزئية لا تنعكس ؛ لجواز عموم الموضوع أو المقدم .
والموجبة - كلية كانت أو جزئية مطلقاً - =تنعكس جزئية ؛ لأن الإيجاب
اجتماع .
ولا كلية ؛ لجواز عموم المحمول أو التالي .
وقولنا : كل شيخ كان شاباً . المحمول فيه =النسبة ، فعكسه : بعض من كان
شاباً شيخ ، وقولنا : بعض النوع إنسان كاذب ؛ لصدق : لا شيء من الإنسان
بنوع ، وهو ينعكس إلى ما يناقضه .

والسر فيه : أن المعتبر في الحمل المتعارف = صدق مفهوم المحمول - لا نفس مفهومه - .

ولا عكس للمنفصلات والاتفاقيات ؛ لعدم الجدوى إما بحسب الجهة .

فمن السّوالب الكلية تنعكس الدائمات والعامتان كنفسها .

الخلف والتقريب في الضرورية أنه لولاه لصدقت الممكنة ، وصدق الإمكان مستلزم ؛ لإمكان صدق الإطلاق ، فإننا عينينا بالضرورة وهنا : المعنى الأعم لكن صدق الإطلاق محال ، فإمكانه محال ، فصدق الإمكان محال .

وعلى هذا فقسّ البيان في المشروطة العامة . لأن نسبة الحينية الممكنة إلى الحينية المطلقة = كنسبة الممكنة إلى المطلقة ، والمشهور : أن الضرورية تنعكس دائمة ، والمشروطة العامة = عرفية عامة ، واستُدل على انعكاس الضرورية دائمة = بآثا إذا قدرنا أن: مركوب زيد منحصر في الفرس مع إمكانه للحمار = يصدق لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة ، ولا يصدق العكس الضروري .

يَرُدُّ عليه : أنه يلزم انفكاك الدوام عن الضرورة من الكليات ، ومن هنا اختلفوا في انعكاس الممكنتين الموجهتين ، فمن يقول بانعكاس الضرورية كنفسها = يقول بانعكاسهما كذلك ، ومن لا فلا .

ثم الاختلاف إنما هو على رأي الشيخ ، وأما على رأي الفارابي فمتفق على انعكاسهما كنفسهما .

وهنا شك للرازي في المُلَخَّص ، وهو : أن الكتابة ممكنة للإنسان ، والممكن ممكن دائماً ، وإلا لزم الانقلاب ، فالسلب الدائم ممكن ، فلو وقع مع الانعكاس لصدق : لا شيء من الكاتب بإنسان دائماً - وهذا محال - ، ولم يلزم من فرض الممكن ، وإلا لم يكن ممكناً = فهو من الانعكاس .

وحلّه : أنه لا يلزم من دوام الإمكان = إمكان الدوام ، ألا ترى إلى الأمور الغير القارّة ؛ فإنّ إمكانها دائم ، ودوامها غير ممكن ، هل تشك في أن بقاء الحركة = محال لذاتها؟

ومن ههنا يستبين : أن أزلية الإمكان وإمكان الأزلية = لا يتلازمان .

هذا ، والخاصتان تنعكسان إلى عامّتين - مع اللادوام في البعض - ؛ لأن لادوام الأصل = موجبة مطلقة ، وهي إنما تنعكس جزئية ، ولو تدبرّت في قولنا : لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتباً لا دائماً = تيقنت أنهما لا تنعكسان كنفسهما .

ولا عكس للبواقي ؛ فإن أخصّها الوقتية ، وهي لا تنعكس إلى الممكنة لصدق : لا شيء من القمر بمنخسف للتوقيت لا دائماً ، مع كذب : بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان .

ومن السوالب الجزئية : لا تنعكس إلا الخاصتان ، فإنهما تنعكسان كنفسهما ؛ لأن الوصفين متنافيان في ذات واحدة بحكم الجزء الأول ، وقد اجتمعا فيه بحكم الجزء الثاني ، فتلك الذات كما لم يكن ما دام "ج" لا يكون "ج" ما دام "ب" ، وهو المطلوب .

ومن الموجبات : تنعكس الوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة = مطلقة عامة ، بالخلف ، والافتراض ، وهو : (أن نفرض ذات الموضوع شيئاً ونحمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول) ، فنقول : نفرض "ج" الذي هو "ب" : "د" ، فـ "د" : "ب" و "د" : "ج" ، فبعض "ب" "ج" بالفعل من الثالث .

والعكس ، وهو : (أن يعكس نقيض العكس ؛ ليرتدّ إلى ما يُنافي الأصل) .

والدائمتان والعامّتان = حينية مطلقة بالوجود المذكورة .

والخاصتان حينية لا دائمة .

أما الحينية فلأنّ لازم العام منهما = لازم الخاص .

وأما اللادوام فلولا له لدوام العنوان = فدام المحمول وقد فرض لا دائماً .

فصل:

عكس النقيض : (تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف) هذا عند
القدماء .

وعند المتأخرين : (جعل نقيض الثاني أولاً وعين الأول ثانياً مع مخالفة
الكيف ومحافظة الصدق) .

والمعتبر في العلوم هو الأول ، وحكم الموجبات ههنا حكم السّوالب في
المستقيم ، وبالعكس والبيان البيان .

وههنا شك من وجهين :

الأول : أن قولنا : كل لا اجتماع النقيضين لا شريك الباري = صادق ، مع أن
عكسه : كل شريك الباري اجتماع النقيضين = كاذب ، ولك أن تلتزم صدقه حقيقية
، فافهم .

ومن ههنا : أمكن لك التزام تصادق الممتنعات كلها ، فكان الامتناع عدم
واحد، كما أن الوجود وجود واحد ، ويتأكد التجويز في استلزام المحال = محالاً
مطلقاً

والثاني : ولنمهد مقدمة هي : كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي = كان
موجوداً دائماً ، إنما والاستلزام وجوده رفع ذلك العدم ، فنقول :
قولنا : كلما وجد الحادث استلزم وجوده رفع عدم في الواقع = حق ، وهو
ينعكس بهذا العكس إلى ما ينافي المقدمة الممهّدة .

وحله : منع المنافات بين الموجبتين اللزوميتين - وإن كان تاليهما نقيضين -
، وهذه شبهة الاستلزام ، ولها تقارير آخر مزلة الأقدام .

فصل

الموصل إلى التصديق : حجة ودليل ، وليس به من مناسبته باشتمال أو استلزام ، وينحصر في ثلاثة .

والعمدة : القياس ، وهو : قول مؤلف من قضايا ، يلزم عنها لذاتها = قول آخر ، وآخر جواباً للزوم الذاتي ما يكون لمقدمة أجنبية - إما غير لازمة ، كما في قياس المساواة ، وهو (المركب من قضيتين متعلق محمول الأولى = موضوع الأخرى) ، نحو :

"أ" مساو لـ "ب" .

و "ب" مساو لـ "ج" .

يلزم منه بواسطة كل مساو لمساو لـ "ج" .

ومساو لـ "ج" "أ" .

ومساو لـ "ج" .

فحيث يصدق تلك المقدمة كاللزم والتوقف بصدق تلك النتيجة .

وفيما لا كالتناصف والتضاعف .

ولا يختل الحصر بإخراجه ؛ لأنه موصل بالذات .

وأما مع تلك المقدمة ، فرأجع إلى قياسين كما أنه قياس بالنسبة إلى أن "أ"

مساو لمساو لـ "ج" ، وتكرار الحد بتمامه ما دل على وجوبه دليل .

وأما لازمة متناقضة في الحدود ، كما تقول :

جزء الجوهر يوجب ارتفاعه = ارتفاع الجوهر .

وكلما ليس بجوهر = لا يوجب ارتفاع الجوهر .

يلزم منه بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية = أن جزء الجوهر جوهر ، ولا

أدري وجهاً قوياً لإخراج هذا القسم ؛ فإنه كالعكس المستوي سوى أن مناقضة

الحدود = أبعده عن الطبع جداً ، وفيه ما فيه .

ثم إن أخذ اللزوم في نفس الأمر فيها - وإن اعتُبرَ بحسب العلم هو والأشهر -
= فالمراد الاستغفات بعد تفتن الاندراج ، كما قال ابن سينا .
وذلك على سبيل العادة أو التوليد أو الإعداد على اختلاف المذاهب .
وهو استثنائي : إن كان النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه نهاية ، وإلا :
فاقترواني .

فإن تركّب من الحملات الساذجة : فحملي ، وإلا فشرطي .

وموضوع المطلوب يسمى : أصغر .

وما هو فيه : الصّغرى .

ومحموله : الأكبر .

وما هو فيه : الكبرى .

والمتكرر : الأوسط .

والقضية التي جعلت جزء قياس مقدمة وطرفاها : حدّاً .

واقتران الصغرى بالكبرى : قرينة ، وضرباً ، وهيئة .

ونسبة الأوسط إلى طرفي المطلوب : شكلاً .

فالأوسط :

١- أما محمول الصغرى وموضوع الكبرى وهو الأول ؛ لأنه على نظم طبعي .

٢- أو محمولهما فالثاني ، وهو أقرب من الأول ، حتى ادّعى بعضهم أنه بين

٣- أو موضوعهما فالثالث .

٤- وعكس الأول فالرابع هو ، وأبعدَ جداً حتى سقطه الشيخان عن الاعتبار .

وكل شكل يرتدّ إلى الآخر = بعكس ما تخالفا فيه .

ولا قياس من جزئيتين ولا سالبتين .

والنتيجة تتبع أخسّ المقدمتين كما وكيفاً بالاستقراء .

ويشترط في الأول : إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى ؛ ليلزم الاندراج واحتمال الضرب .

وفي كل شكل ستة عشر .

وأسقط ههنا شرط الإيجاب : ثمانية ، وشرط الكلية : أربعة ، فبقي أربعة : الموجبتان مع الكليتين منتجة لمطالب أربعة بالضرورة ، وذلك من خواصه : كالإيجاب الكلي .

وههنا شك مشهور من وجهين :

الأول : أن النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وبالعكس ؛ لأن الأصغر من جملة الأوسط فدار حله أن التفصيل موقوف على الإجمال ، والحكم يختلف باختلاف الأوصاف فلا إشكال .

الثاني : أن قولنا : الخلاء ليس بموجود ، وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس ، ينتج - مع أن الصغرى سالبة - ، بل كلما تكررت النسبة السلبية = انتجت !

وحله - كما قيل - : إنها موجبة سالبة المحمول ، يدل على ذلك جعل النسبة السلبية = مرآة للأفراد في الكبرى . أقول : ولك أن تستدل من ههنا على عدم استدعاء تلك الموجبة الوجود ، فتدبر .

وفي الثاني : اختلاف المقدمتين في الكيف ، وكلية الكبرى ؛ وإلا يلزم الاختلاف - وهو دليل العقم - .

فينتج :

- الكليتان : سالبة كلية .

- والمختلفان كمّا : سالبة جزئية - بالخلف ، أو بعكس الكبرى أو الصغرى - .

ثم الترتيب ثم النتيجة في؟

الثالث : إيجاب الصغرى ، مع كلية إحداهما ؛ لينتج :

- الموجبتان مع الموجبة الكلية ، أو الكلية مع الموجبة الجزئية =موجبة جزئية .

- ومع السالبة الكلية أو الكلية مع السالبة الجزئية =سالبة جزئية - بالخلف أو بعكس الصغرى أو الكبرى - .

ثم الترتيب ، ثم النتيجة ، أو بالرد إلى الثاني بعكسهما .

وفي الشفاء : أن هذين - وإن رجعا إلى الأول - فلهما خاصة ، وهي : أن الطبيعي في بعض المقدمات =أن أحد الطرفين متعين للموضوعية ، أو المحمولية ، حتى لو عكس كان غير طبيعي ، فالتأليف الطبيعي ربما لم ينتظم إلا على أحد هذين ، فليس عنهما غنية ، هذا .

وفي الرابع : إيجابهما مع كلية الصغرى ، واختلافهما مع كلية أحدهما ، وإلا لزم الاختلاف .

فينتج :

الموجبة الكلية مع الأربع ، والجزئية مع السالبة الكلية ، والسالبتان مع الموجبة الكلية ، والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية =بموجبة جزئية - إن لم يكن سلب - .

وإلا فسالبة جزئية ، إلا في واحد - بالخلف أو بعكس الترتيب - ، ثم النتيجة ، أو بعكس المقدمتين أو الصغرى أو الكبرى .

وأما بحسب الجهة في المختلطات ، ففي الأول :

فعلية الصغرى على مذهب الشيخ لما قد سلف .

وذهب هو والإمام إلى إنتاج الممكنة العامة ؛ لأنها ممكنة مع الكبرى ، فأمكن وقوعها معها فلا يلزم من فرض الوقوع مجال =فيلزم النتيجة .

وأجيب تارة : بأنه لا يلزم من ثبوت إمكان شيء مع آخر =إمكان ثبوته معه

، ألا ترى من الجائز أن يكون وقوع الصغرى =رافعاً لصدق الكبرى ، وفيه ما فيه .

وأخرى : بمنع لزوم النتيجة على تقدير الوقوع ؛ لأن الحكم في الكبرى على ما هو أوسط بالفعل - في نفس الأمر - ، فتفكر .

والحق : أن أخذ الإمكان بالمعنى الأخص = فهو مساوٍ للإطلاق ، كالدوام للضرورة بالمعنى الأعم ، فيلزم النتيجة وإلا لا .

ثم النتيجة كالكبرى - إن كانت من غير الوصفيات الأربع - ، وإلا فكالصغرى محذوفاً عنها قيد الوجود ، والضرورة المختصة بالصغرى ومنضماً إليها = قيد الوجود في الكبرى .

والثاني : دوام الصغرى وانعكاس سالبية الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة والنتيجة دائمة إن كان هناك دوام وإلا فكان الصغرى محذوفاً عنها قيد الوجود والضرورة وفيه ما فيه .

وفي الثالث : ما في الأول ، والنتيجة كالكبرى في غير الوصفيات ، وإلا فنعكس الصغرى محذوفاً عنه - لا دوامه مضموماً إليه لا دوام الكبرى - .

وأحكام اختلاط الرابع = تُعرَف في المطولات .

ثم الشرطي يتركب من : متصلتين ، أو منفصلتين ، أو حملية ومتصلة ، أو حملية ومنفصلة ، أو متصلة ومنفصلة .

وينعقد فيه الأشكال الأربعة ، والعمدة الأول ، والمطبوع منه اشتراك المقدمتين في جزء تام ، وشرائط الانتاج وحال النتيجة فيه كما في الحمليات ، فإنتاج اللزوميتين لزومية في الأول بيّن .

وههنا شك ، وهو : أنه يصدق : كلما كان الإثنان فرداً كان عدداً ، وكلما كان عدداً كان زوجاً = جامع كذب .

وحله - كما قيل - : منع كون الكبرى لزومية ، وإنما هي اتفاقية .

ويجاب : بأن قولنا : كلما كان عدداً كان موجود = اللزومية ؛ لأن العددية متوقفة على الوجود .

وكذا : كلما كان موجوداً كان زوجاً ، وهو ينتج بزعمكم ؛ لما منعم .

أقول لك : أن تمنع الصغرى ، فإننا لا نُسَلِّم أن عددية الإثنين الفرد = معلول الوجود ؛ لأن الممتنعات غير معلة ، وإن تمنع الكبرى بناء على أن العام لا يستلزم الخاص ؛ لأن وجود الإثنين الفرد من جملة وجود الإثنين ، نعم يصدق اتفاقية ، ولو تشبث بكونها من لوازم الماهية = للزم صدق النتيجة المفروض كذبها في هذا الجواب ، فتأمل .

أو اختار الرئيس في الحل - بناء على رأيه - : أن الصغرى كاذبة .

أقول : قولنا : كلما لم يكن الإثنين عدداً لم يكن فرداً = يصدق لزومية ؛ فإن انتفاء العام مستلزم لانتفاء الخاص ، وهو ينعكس بعكس النقيض إلى تلك الصغرى ، ومنه يستبين ضعف مذهبه .

والحق في الجواب مع كذب النتيجة ، بناءً على تجويز الاستلزام بين المتنافيين ، وبقايا المبحث في المبسوطات .

والاستثنائي :

يتركب من مقدمتين شرطية ووضعية أو رفيعة ، ولا بُدَّ من كونها موجبة لزومية أو عنادية ، ومن كلية الشرطية أو الاستثناء .

ففي المتصلة ينتج وضع المقدم وضع التالي ؛ لأن وجود الملزوم مُستلزم لوجود اللازم .

ولا عكس الجواز أعميته اللازم .

ورفع التالي رفع المقدم ؛ فإن انتفاء اللازم ملزوم وانتفاء الملزوم ، ولا عكس .

وههنا شك - وقيل عويص - ، وهو : منع استلزام الرفع الرفع ؛ لجواز استحالة انتفاء اللازم ، فإذا وقع لم يبقَ اللزوم معه ، فلا يلزم انتفاء الملزوم .

أقول : حله : أن حقيقة اللزوم امتناع انفكاكه في جميع الأوقات = فوقت الانفكاك ، وهو وقت عدم بقاء اللزوم = داخل في الجميع ، فهذا المنع يرجع إلى منع اللزوم ، وقد فرض وجوده هو .

وفي المنفصلة يُنتج :

١- الوضع =الرفع كمانعة الجمع .

٢- والرفع الوضع كمانعة الخلو .

والحقيقية ينتج؟ وإنتاج الأربع .

والقياس المركب =موصول النتائج ومفصولها أقيسة ، ومنه الخلف ، وهو :

(ما يقصد فيه إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ومرجعه إلى اقتراني واستثنائي).

والاستقراء :

حجة =يستدل فيها من حكم الأكثر على الكل ، كما تقول : كل حيوان يتحرك فكه الأسفل عند المضغ ؛ لأن الإنسان والفرس والبقر وغير ذلك مما تتبعناه كذلك ، وهو إنما يفيد الظن ؛ لجواز التخلف كما قيل في التماسح ، ولا يجب ادعاء الحصر كما ذهب إليه السيد وأتباعه ، وإلا أفاد الجزم وإن كان ادعائياً ، نعم يجب ادعاء الأكثر ؛ لأن الظن تابع للأعم الأغلب ، ولذلك بقي الحكم في غير التماسح كذلك .

وههنا شك ، وهو : أنه إذا فرض في بيت ثلاثة ، إثنان مسلمان وواحد كافر ، لكن لم يُعلم بأعيانهم ، فكلُّ من تراه مزنون الإسلام - بناء على قاعدة الأغلبية - ، وكلما تيقنت بإسلام إثنين منهم على التعيين ، تيقنت بكفر الباقي - بناء على الفرض - ، والظن بالملزوم يستلزم الظن باللازم =فيلزم أن يكون كل واحد مزنون الكفر ، وذلك منافٍ لما ثبت أولاً .

وحله : أن الملزوم - وإذا كان أمرين - ، فلا بُدَّ في استلزام ظنه الظن باللازم أن يظن بأن كليهما معاً متحقق -لا أن يظن بكل واحد واحد بانفراده- ، والثاني : لا يستلزم الأول ، والمتحقق فيما نحن فيه هو الثاني فلا محذور ، فتفكر .

أقول : يردُّ عليه أن وجود الثالث لازم لوجود الإثنين ، فالأول متحقق كالثاني

فإن قلت : المتحقق من الثالث ما بين آحاده انتشار ، بأن يلاحظ واحد واحد والمستلزم هو ملاحظة الآحاد معاً؟

قلت : ملزوم اليقين هو اليقين بالثالث مطلقاً ، فكلا القسمين ملزوم إلا أن يقال : لا تفاوت في صورتَي ملزوم اليقين ؛ لعدم الموجب للانتشار ، بل إنما التفاوت بالاعتبار ، وأما ما نحن فيه فبخلاف ذلك ، فتأمل .
والتمثيل :

(استدلال جزئيٍّ على جزئيٍّ لأمر مشترك) ، والفقهاء يسمونه قياساً ،
والأول : أصلاً ، والثاني : فرعاً ، والمشارك علة جامعاً ، ولإثبات العلية طرق .
والعمدة : الدوران ، ويُعبّر عنه : بالطرد والعكس ، وهو الاقتران وجوداً
وعدماً ، قالوا : الدوران أية كون المدار = علة للدائر .
والترديد ويسمى : بالسبر والتقسيم ، وهو (تتبع الأوصاف وإبطال بعضها
لتعيين الباقي) ، وهو يفيد الظن ، والتفصيل في أصول الفقه .

الصناعات الخمس

الأول : البرهان

وهو (القياس اليقيني المقدمات عقلية أو نقلية) ؛ فإن النقل قد يفيد القطع ،
نعم النقل الصِّرف ليس كذلك ، واليقين : هو (الاعتقاد الجازم المطابق للواقع
الثابت) ، وأصولها :

* الأوليات : وهي (ما يجزم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بديهما أو
نظرياً) ويتفاوت جلاء وخفاء وبداهة ، البديهي كعلم العلم منها ، وهو الحق .
* والفطريات :

وهي ما يفتقر إلى واسطة لا تغيب عن الذهن ، ويسمى قضايا قياساتها معها .
* والمشاهدات :

إما بحس ظاهر وهي الحسيات ، أو بحس باطن وهي الوجدانيات ، ومنها الوهميات في المحسوسات وما بخده بنفوسنا إلا بآلاتنا .

والحق أن الحس لا يفيد إلا حكماً جزئياً ، والمنكرون لإفادته صم وعمي .
* والحدسيات :

وهي سنوح المبادئ المرتبة دفعة ، ولا يجب المشاهدة فضلاً عن تكرارها كما قيل ؛ فإن المطالب العقلية قد تكون حدسية والتجربيات ، ولا بد من تكرار فعل حتى يحصل الجزم .

وقد نازع بعضهم في كونها من اليقينيات كالحدسيات .
* والمتواترات :

وهو (إخبار جماعة يحيل العقل تواطؤهم على الكذب) ، وتعيين العدد ليس بشرط بل الضابطة : مبلغ يفيد اليقين ، نعم يجب الانتهاء إلى الحس ومساوات الطرف الوسط ، وهذه الثلاثة لا تنتهز حجة على الغير إلا بعد المشاركة ، وحصر المقاطع بعضهم في البديهيات .

* مشاهدات :

أول وجه ما ثم أوسطان كان علة للحكم في الواقع ، فالبرهان لمي وإلا فإني - سواء كان معلولاً ويسمى دليلاً أو لا - .

والاستدلال بوجود المعلول الشيء على أن له علة ما ، كقولنا : كل جسم مؤلف ، ولكل مؤلف مؤلف لمي - وهو الحق - ؛ فإن المعتبر في البرهان اللّمّ علية الأوسط لثبوت الأكبر للأصغر - لا لثبوته في نفسها - ، وبينهما بون بين .

وهنا شك ، وهو : أن الشيخ ذهب إلى أن العلم اليقيني بما له سبب لا يحصل إلا من وجهة السبب ، وما ليس له سبب = إما أن يكون بيناً بنفسه أو ما يؤسأ عن تبيانه بوجه يقيني ، وهل هذا إلا هدم قصر برهان الآن .

وحله : لعل مراده أن العلوم الكلية - وهو اليقين الدائم - ، إما أن يكون بيناً من جهة السبب أو بينا بنفسه ، فالعلوم الجزئية جاز أن تكون معلومة بالضرورة أو بالبرهان غير اللم ، فتأمل .

والثاني : الجدل

وهو (المؤلف من المشهورات المحكوم بها لتطابق الآراء إما لمصلحة عامة أو رقة قلبية أو حمية أو انفعالات خُلُقِيَّة أو مزاجية صادقة أو كاذبة) .
ومن ههنا قيل : للأمزجة والعادات دخلٌ في الاعتقادات ، ولكل قوم مشهورات مخصوصات ، وربما التبست بالأوليات وافترقت عند التجريد ، أو من المسلمات بين المتخاصمين - كتسليم الفقيه أن الأمر للوجوب - .
والغرض : إلزام الخصم أو حفظ الرأي .

الثالث : الخطابة

وهو مؤلف :

١- من المقبولات المأخوذة ممن يحسن الظن فيه - كالأولياء والحكماء - ،
ومن عدّ المأخوذة من الأنبياء - عليهم السلام - منها فقد غلط .
٢- أو من المظنونات التي يُحكّم بها بسبب الرجحان ، ويدخل فيها التجريبات والحدسيات والمتواترات - الغير الواصلة حدّ الجزم - .
والغرض ههنا : تحصيل أحكام نافعة أو صارة في المعاش والمعاد ، كما يفعله الخطباء والوعاظ .

الرابع : الشعر

وهو (قول مؤلف من المخيلات وهو قضايا يخيل بها فيتأثر النفس قبضاً وبسطاً) ؛ فإنها أطوع للتخيّل من التصديق - سيّما إذا كان على وزن لطيف أو انشد بصوت طيب - .
والغرض : انفعال النفس بالترغيب أو الترهيب ، وهو كالنتيجة له .

الخامس : السفسطة

وهو المركب :

- ١- من الوهميات ، نحو : كل موجود مشار إليه ، والنفس مسخرة للوهم ، فالوهميات ربما لم يتميز عندها من الأوليات ، ولولا دفع العقل الصِّرفِ حُكَمَ الوهم بقي التماس دائماً ،
- ٢- أو من المشبهات بالصادقة - صورة أو معنى - ، كأخذ الخارجيات مكان الذهنيات وبالعكس .

والغرض منه : تغليب الخصم ، والمغالطة أعم ؛ فإنها الفاسدة صورة ومادة .
والمغالطة إن قابل الحكيم فسوفسطائي ، وإن قابل الجدلي فمساعني ، هذا
والمؤلف من الراجح والمرجوح ، فتدبر .

خاتمة

أجزاء العلوم هي المسائل والمبادئ من الوسائل ، تمّ .